الثورات الاجتماعية: رؤية نقدية للمقاربة البنيوية

Social revolution: A critical view of the structural approach

طالبة الدكتوراه/ حليمة بومزبر [2،1]، الأستاذ/ عبد الكريم كيبش [1]

[1] جامعة قسنطينة 3، (الجزائر)

[2] المؤلف المراسل: boumezbarhalima@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/03/10 تاريخ القبول للنشر: 2019/05/17 تاريخ النشر: 2019/09/28

❖❖❖❖❖❖❖

ملخّص:

أخذت البنيوية الاجتماعية حيزا كبيرا من النقاش في أدبيات دراسة الثورات، بعدما وجهت أنظار الباحثين نحو بدائل للمقاربات التقليدية؛ باعتبارها رؤية جديدة تنطلق من الفرضية الأساسية بأن الدولة بنية مستقلة لها منطقها ومصالحها الخاصة. وهكذا، تتمحور مشكلة البحث حول تموضع البنيوية الاجتماعية في حقل دراسات الثورة، ودورها في توسيع النقاش باتجاه أطر تحليلية جديدة تسهم في الدفع بعلم الثورة نحو تخوم جديدة.

وتهدف هذه المقالة إلى محاولة تقديم رؤية نقدية حول المنطلقات الأساسية والافتراضات الأولية للبنيوية الاجتماعية بشأن تحليل وتفسير الثورات، على ضوء آراء وتقييمات منظري الجيل الرابع للثورة، وذلك بالموازاة مع التطور في الأنظمة السياسية والتطور في الثورات ذاتها، وما استتبع ذلك من تطور في أدوات التحليل النظرية.

الكلمات المفتاحية: الثورة؛ الثورة الاجتماعية؛ الدولة؛ البنية الاستقلالية المحتملة.

Abstract:

Social structuralism has taken up a great deal of debate in the literature of revolution studies, after it drew the attention of researchers towards alternatives to the conventional approaches as being a new consideration based on the main hypothesis that the state is an autonomous structure with its own logic and particular interests.

As such, the problematic of the research revolved around the positioning of social structuralism in the field of revolutions study, and its role in the broadning of debate towards new analytical frameworks which contribute in boosting revolutionology towards new outlooks.

This article aims at attempting to present a critical view about the main starting points and primary hypotheses for social structuralism, in the analysis and the explanation of revolutions in the light of the viewpoints and assessments of the

revolution prospect of the fourth generation. This alongside with the evolution in the political systems as well as the evolution related to the revolutions themselves and the evolution that has been entailed in the theoritical analysis tools.

Key words: *the revolution; the social revolution; the state; the structure; the potential autonomy.*

مقدّمة:

تعد المقاربة البنيوية[*] من أهم الاتجاهات الفكرية التي تناولت بالشرح و التحليل ظاهرة الثورات، بل إنها تمثل بناء نظريا محكما يمكن للباحث في الظاهرة الثورية أن يسترشد به. و لقد أدت دراسة تيدا سكوكبول THEDA SKOCPOL، رائدة البنيوية الاجتماعية، إلى توسعة مجال الدراسات الإمبريقية للثورات باعتراف جون فوران، بل إن المقولات الرئيسية لسكوكبول ساهمت بشكل كبير في مراجعة الكثير من دراسات حقل الثورات وتنقيح المقاربات التقليدية، بانتهاج مقاربة جديدة قائمة على التعددية السببية، والتي تعتمد تأثير عوامل الدولة والصراع الطبقي والسياق الدولي في الدفع باتجاه الثورة.

لكن ورغم القيمة النظرية والمنهجية للمقاربة البنيوية الاجتماعية، فإن ذلك لا يعني أن مقولاتها قطعية بكل تأكيد، بل يمكن إعادة النقاش بشأنها على ضوء أفكار وآراء منظري الثورة لاسيما منظري الجيل الرابع الذين بنوا تصوراتهم على نقد البنيوية الاجتماعية وما انتابها من قصور مما فتح الباب واسعا أمام تطوير أدوات بحثية جديدة أكثر جدوى في تحليل الظاهرة الثورية.

أهداف الدراسة: تستهدف الدراسة:

- عرض أطروحات المقاربة البنيوية، وافتراضاتها الأساسية عن آلية حدوث الثورات الاجتماعية.
- محاولة نقد الإطار النظري التي اعتمدته البنيوية استنادا إلى الحوارات الفكرية التي أثارها منظرو الجيل الرابع من الثورة، والتي عالجت أوجه القصور في النظرية.
- فتح آفاق البحث في ظاهرة الثورات الاجتماعية، نحو مقاربات و نماذج تفسيرية أكثر مواءمة لواقع التحولات السياسية والاجتماعية الراهنة.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق، فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول تساؤل رئيس : ما هي الآفاق التحليلية التي تتيحها المقاربة البنيوية الاجتماعية في حقل دراسات الثورة؟ وما حدودها التفسيرية الراهنة في ظل اتساع مجالات البحث في الظاهرة الثورية؟

فرضية الدراسة: في سياق الإشكالية السابقة، تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مؤداها: أن المقاربة البنيوية قد أسهمت بشكل كبير في إغناء حقل دراسة الثورات الاجتماعية اعتمادا على إطار نظري قائم على التعددية السببية، إلا أنها واجهت تحديات أساسية فرضت التوجه نحو اعتماد النماذج المركبة في التحليل.

منهجية الدراسة: تم الاعتماد على المنهج التحليلي في دراسة مفاهيم الثورة والثورة الاجتماعية، وفي تقديم رؤية نقدية لأبعاد النظرية البنيوية في تفسير الثورات؛ حيث تم التعاطي مع النظرية محل

البحث وفق منهجية تجزيئية أساسها النقاشات الفكرية التي عالجت أوجه القصور في النظرية، ثم محاولة إعادة التركيب التي تفضي إلى نماذج جديدة في التحليل.

وسيتم تناول الدراسة وفق منهجية بثلاثة محاور: يتناول المحور الأول قراءة في مفهوم الثورة الاجتماعية (المبحث الأول)، أما المحور الثاني فيتعرض إلى القيمة المعرفية للمقاربة البنائية الاجتماعية في تحليل الثورة (المبحث الثاني)، وأما المحور الثالث فهو محاولة لنقد المقاربة البنيوية الاجتماعية والاتجاه نحو اعتماد النماذج المركبة (المبحث الثالث).

المبحث الأول

قراءة في معنى الثورة الاجتماعية

يرى كرين برينتون في كتابه تشريح الثورة: أن مصطلح الثورة يثير القلق لعالم الدلالة ليس بسبب مداه الواسع في الاستخدام الشائع فحسب، بل كذلك لأنه من الكلمات المشحونة بالمحتوى الانفعالي[1]. لذلك فمن الضروري تحديد معنى الثورة والثورة الاجتماعية قبل البدء في أي عملية تحليل بصددها؛ فالتباين في تحديد المعنى يسمح للكلمة أن تتكيف وفق مختلف العمليات والظواهر.

المطلب الأول: تعريف الثورة

لقد ظهرت في مختلف المراحل معالجات متنوعة لجوهر الثورة استقت مبرراتها من المنطلقات الفكرية والمقدمات النظرية للمفكرين والباحثين، ابتداء من أرسطو في كتابه السياسة، حيث أنه ورغم موقفه المحافظ بل والرافض للثورة والذي يجد مبرراته في اليوتوبية التقليدية[*] التي تميز فلسفته السياسية، إلا أنه خصص فصلا كاملا لتحليل الثورة في أنظمة الحكم المختلفة. ويبدأ أرسطو في تحليل أسباب الثورات والتي يرجعها إلى عنصر أساسي هو عدم الرضا والرغبة في المساواة الكلية أو الجزئية، وقد اعتبر ذلك العلة العامة التي تهيئ النفوس للثورة[2].

تتفق المعاجم الغربية على تعريف الثورة بأنها تغير فجائي وأساسي وتام، وتغيير جوهري في النظام السياسي يتلخص في الإطاحة بحكومة قائمة وإقامة حكومة من المحكومين. حيث جاء في قاموس بنغوين أن اصطلاح الثورة جاء للدلالة على المعاني التالية[3]:

- تغيير جذري مفاجئ في نظام حكومة ما، كثيرا ما يقترن بالعنف.
- تغيير أساسي أو انتقال في مؤسسات وقيم مجتمع أو دولة أو نظام.

والمعنى الأول حصري بالتأكيد، لأنه لا يميز بين تغييرات الحكومة التي تقترن والتي لا تقترن بتغيير اجتماعي جذري. أما المعنى الثاني فهو حصري من ناحية عكسية، إذ أنه يسمح باستعمال المصطلح في أي سياق تعرض إلى تحول جذري، إلى حد يكون بالوسع الحديث عن ثورة صناعية، وثورة استراتيجية، وثورة فكرية إلى ما هنالك.

وفي دائرة معارف القرن العشرين جاء أن الثورة في السياسة الحديثة هي كل تغيير ذريع يحدث في النظامات السياسية لأمة من الأمم. ومن الثورات ما حدثت ببطء وسلام تحت تأثير التقدم العلمي

والخلقي، ومنها ما حدثت فجأة عقب اضطرابات وسفك دماء إما بمغتصب أغرى فئة من الناس على تحقيق مطامعه وإما محركة بإرادة الأمة كلها[4].

المطلب الثاني: تعريف الثورة الاجتماعية

بحسب الموسوعة السياسية تعبر الثورة الاجتماعية عن تغير نوعي في الحياة الاقتصادية والسياسية والفكرية للمجتمع، عبر انهيار النظام القديم البالي، وصعود نظام اجتماعي جديد أكثر تقدما مكانه عن طريق تفجير الصراع وحسمه لصالح التقدم[5].

أما كرين برينتون فيرى أن التفكير الأكثر تحديدا في مفهوم الثورة يتجه لجعلها تعبيرا عن الاستبدال العنيف والمفاجئ لمجموعة ما مسؤولة عن إدارة كيان سياسي إقليمي بمجموعة أخرى لم تكن حتى ذلك الحين تدير تلك الحكومة[6]. وربما يعود هذا التحديد للصلة التاريخية التي أوجدتها التحولات الكبرى في المجتمعات السياسية المستقرة سابقا في الماضي مع مصطلح الثورة، من مثل الثورة الانجليزية والثورة الأمريكية والثورة الفرنسية والثورة الروسية أو حتى الثورات القومية في القرن العشرين.

ويستخدم بيتيريم سوروكين تعبير العنف الثوري الذي وصفه بأنه تغيير مفاجئ وسريع وعنيف نسبيا، للقانون الرسمي البالي للجماعة أو المؤسسات، ولنظام القيم التي تمثلها[7].

ويرى ستيفن دي تانسي أنه لا يمكن إطلاق مصطلح الثورة على أي استخدام للعنف (أو التهديد به) يهدف إلى تغيير النظام السياسي، وربما من المفيد ادخار المصطلح لوصف بعض المناسبات التي تحدث فيها تغييرات سياسية واجتماعية كبيرة. فالثورات التي وصفها بالكاملة (الثورات الكاملة) هي مزيد من التغيرات الأساسية التي يخضع لها النظام السياسي، حيث تصل جماعات اجتماعية جديدة إلى السلطة وتبدأ الدولة في تنفيذ مهام جديدة بأساليب مختلفة عن التي سبقتها، وربما مطالبة مختلفة للمشروعية[8].

ويربط هنتنغتون تاريخيا بين الثورات وإرادة التحديث والعصرنة، وينظر للثورة على أنها تغيير أساسي سريع وعنيف في نظام القيم والأساطير السائدة في المجتمع والمؤسسات السياسية، والأبنية الاجتماعية والقيادات والنشاط الحكومي[9].

وينظر أنتوني غيدنز للثورة من زاوية الحركات الاجتماعية باعتبارها شكل من أشكال الفعل الجمعي الذي يهتم بتحقيق تحولات جوهرية في بعض جوانب النظام القائم في مجتمع من المجتمعات[10]. ويقيم مقارنة بين الحركات الدينية والحركات العلمانية في المجتمعات التقليدية و بين الحركات الاجتماعية (حركات الثورة الاجتماعية) التي كانت لها تأثيرات بعيدة المدى على تطور الدولة الحديثة، ويرى أن الحركات من النوع الأول لم تكن تمتلك رؤية لعمليات طويلة المدى من الإصلاح المؤسسي بينما تستهدف الحركات من النوع الثاني (الحركات الثورية) تحقيق نوع من التحول الاجتماعي العلماني والثوري.

أما شارلز تيلي فينظر للحركات الثورية كجزء من العمل الجمعي في ظروف "تعدد السيادة"[11]،التي تظهر كنتيجة للحروب الخارجية أو كمحصلة للصدامات السياسية الداخلية أو لكليهما معا، فعندئذ لا يكون للحكومة الرقابة الكاملة على منطقة النفوذ التي يفترض أن تحكمها وتكتسب

الحركات الثورية قوة دفعها، ويفترض تيلي أن ما يحرك هذه الحركات هو السعي الواعي والهادف إلى تحقيق المصالح.

من جهته يفسر ماركس الثورة من خلال تحليل الأوضاع الطبقية في المجتمع، مؤكدا على الطابع الحتمي للثورات، وأنها تحدث نتيجة ضرورات اقتصادية؛ ذلك أن القوى الإنتاجية في المجتمع تدخل في مرحلة من تطورها في صراع مع علاقات الملكية ومع الإطار الاجتماعي والسياسي القائم. وهكذا فكلما تصدع الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لنمط إنتاج معين، تصاعدت المعارضة لسيادة الطبقة الحاكمة وتطور الصراع الطبقي إلى حد طرح مسألة إسقاط هذه السيادة، مسألة الثورة الاجتماعية[12].

وبمنظار الأدبيات الماركسية في تحليل التطور الاجتماعي، ينظر يوري كرازين للثورة ويقول إن معنى الثورة الاجتماعية ووظيفتها لا يمكن فهمها إلا حينما ننظر إلى تاريخ المجتمع على حقيقته كسلسلة متصلة من التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية. والثورة شكل من أشكال الانتقال من تشكيل إلى آخر، كما أنها قفزة من التشكيل الاقتصادي والاجتماعي البالي إلى تشكيل أكثر تقدما، تكون الخاصية المميزة السائدة له ومضمونه السياسي هو انتقال السلطة إلى الطبقات الثورية[13].

يذهب الكثير من المفكرين لتعريف الثورة الاجتماعية، وذلك من خلال التمييز بينها وبين الأنواع الأخرى من الثورات، فيرى البعض أن هناك نوعين أساسيين هما الثورة الاجتماعية والثورة السياسية. وقد أشارت الأدبيات الماركسية إلى هذه التفرقة، واعتبرت أن الثورة التي تقضي على المجتمع القديم هي اجتماعية وكل ثورة تسقط السلطة القديمة هي سياسية. لكن هذا الفصل لا يعني أن نوعي الثورة يحدثان في سياق منفصل تماما، فكل ثورة اجتماعية مرفقة بثورة سياسية؛ بل هي في الوقت نفسه ثورة سياسية، لكن ليست كل ثورة سياسية بالضرورة ثورة اجتماعية. إن ثورة سياسية فقط تقتضي الاستبدال الثوري لشكل من السيادة، لشكل من دولة طبقة، بشكل آخر من دولة الطبقة ذاتها[14].

كما وميز سوروكين بين ثورة سياسية تحاول تغيير الطبقة الحاكمة والحكومة وثورة اقتصادية تحاول إجراء تغيير عنيف في النظام الاقتصادي. ورأى أن الثورة التي تحاول أن تغير كل المؤسسات والقيم الهامة للجماعة هي ثورة شاملة[15]. والواضح أن الثورة الشاملة عند سوروكين تتطابق مع مفهوم الثورة الاجتماعية، لأنها تختلف من حيث المبدأ عن باقي أنواع الثورات – والتي كقاعدة عامة تشمل مجالات معينة من حياة المجتمع – لأنها تمس بنية المجتمع التي تكونت قبل قيامها.

المبحث الثاني

القيمة المعرفية للمقاربة البنيوية في تحليل الثورة الاجتماعية

حظيت المقاربة البنيوية في تفسير الظاهرة الثورية بقدر كبير من الاهتمام في دوائر البحث الأكاديمية باعتبارها أحد أبرز اتجاهات التنظير حول الثورة، مثلما يذهب إليه ويكهام في توصيفه للخريطة المعرفية لاتجاهات المنظرين حول الثورة[*]. ومن أجل توضيح القيمة المعرفية للمقاربة البنيوية، لابد من تحديد موقعها في سياق اتجاهات التنظير للثورة وأجيالها، وكذا شرح منطلقاتها النظرية والمنهجية.

المطلب الأول: موقع المقاربة البنيوية ضمن اتجاهات التنظير للثورة

مالت الجهود البحثية حول الثورة، التي سبقت الحرب العالمية الثانية، إلى وصف الثورة بدلا من شرحها، وعندما تم شرح الأسباب غالبا ما كانت تفسيرات ذلك غير منهجية وتلقي اللوم على سياسات الحكومة السيئة أو الزعماء السيئين. ومع الثورة السلوكية سعى علماء الاجتماع إلى تفسيرات أكثر تعميما، وأخذت الجهود البحثية أشكالا مختلفة وركزت على مجالات متنوعة، لكنها اشتركت في نظرتها إلى أن التغيير الاقتصادي والاجتماعي الجذري أو العوامل المفاجئة مثل التحديث هي أساسية في إشعال فتيل الثورة، ومالت هذه الآراء إلى التركيز على دور الأفراد كثوريين محتملين وسعت إلى فهم دوافعهم. وبحلول السبعينات أخذت دراسات الثورة مقاربة مؤسساتية وابتعدت عن التركيز على ردود فعل الشعب وركزت بدلا من ذلك على الدولة كهدف للثورة. وقد أصبحت المقاربة المؤسساتية وجهة النظر المهيمنة خلال الثمانينات و هو ما أتى بشكل متزامن مع اهتمام أكبر بالمؤسسات وسلطة الدولة[16].

وفي مقال لـ جاك جولدستون، يناقش فيه التطور التاريخي والنظري لدراسة الثورات ارتباطا بأعمال منظري للثورة، يحدد الأخير ثلاث أجيال: الأول مميز بأعمال برينتون مور وليفورد إدوارد وآخرين ممن يركزون مورفولوجيا على آثار التاريخ الطبيعي للثورات، والثاني يمثله تشالمرز جونسون وتيد روبرت جير وهنتينغتون ممن يركزون على المحددات السلوكية للثورة، أما الثالث فيمثله تيدا سكوكبول وإيلين تريمبيجر وجيفري بايج وبارمنغتون مور وإيزنستات وجولدستون نفسه ممن يرون أن أسباب الثورات تكون تاريخية و بنائية[17].

وعلى العموم يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها الجهود النظرية فيما يخص تفسير الظاهرة الثورية في القرن العشرين إلى ثلاثة أجيال:

الجيل الأول:

يقع في الفترة الزمنية بين 1900 و 1940، حيث اتجهت الدراسات نحو تحديد المراحل الرئيسية للسيرورة الثورية ووصف التغييرات الاجتماعية الناتجة عنها. ذلك أن الثورة تعرف عددا معينا من المراحل المتتالية التي تنتجها ديناميتها الداخلية والتي توضح نوعا من التسلسل المرحلي، وحتى و إن كان هذا التسلسل مختلفا من حالة ثورية إلى أخرى فإنه يسمح بإعطاء تبسيطات تحليلية في ملاحظة السيرورات الثورية. والحقيقة أنه ينظر للدراسات في هذه المرحلة على أنها دراسات وصفية أكثر منها تفسيرية لأنها افتقرت للعمق النظري الذي يسمح بفهم الظاهرة الثورية من حيث الأسباب والنتائج[18].

الجيل الثاني:

ويقع في الفترة بين 1940 و 1975 تقريبا، خلال هذه المرحلة انصبت الجهود النظرية على محاولة بناء أطر تفسيرية للظاهرة الثورية من خلال البحث في أسباب الثورة ومسبباتها. وهو الأمر الذي مثلته ثلاثة تقاليد نظرية، التقاليد السيكولوجية والتي ترجع أسباب الثورة إلى عوامل نفسية ترتبط بمفهومي الإحباط والحرمان، التقاليد السوسيولوجية والتي تفسر الثورة اجتماعيا وفق المنظور البنيوي الوظيفي

باستخدام مفاهيم عدم التوازن أو الخلل الوظيفي، والتقاليد السياسية من لدن علم السياسة التي حاولت تفسير الثورة وفق رؤية تعددية يعكسها استخدام مفهوم الجماعة والصراع[19].

الجيل الثالث:

ويقع بين 1975 وأواخر الثمانينات من القرن العشرين، في هذه المرحلة ركزت الجهود النظرية في تفسير الظاهرة الثورية على عوامل كانت قد قدرت بأقل من قدرها في المرحلة السابقة لاسيما ما تعلق منها بالعوامل السياسية البحتة. فبعد أن كان ينظر للدولة كساحة للصراع بين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة أصبحت تمثل فاعلا مستقلا، ولذلك تم الربط بين الثورة وبناء نموذج جديد للدولة. كما تم التركيز على عوامل أخرى منها الضغوط الدولية، والتركيب البنيوي للمجتمعات، ودرجة تماسك المؤسسة العسكرية، ومدى وجود عوائق بنيوية على استخدام الأنظمة الحاكمة للقوة في معالجة الأزمات الداخلية[20].

وفي هذا السياق جاءت كتابات تيدا سكوكبول: "الدول والثورات الاجتماعية" و"الثورات الاجتماعية في العالم الحديث"، مركزة على عوامل بنائية في تفسير العملية الثورية، حيث تدافع سكوكبول عن وجهة نظر بنيوية للتغير الاجتماعي من خلال مقاربة قائمة على ثلاثة أسس. أولا تحتاج الثورات لتحليل الأسباب والعمليات غير الإرادية ثم إن التحليل يجب أن يتضمن إشارة إلى الهياكل الدولية والتطورات التاريخية العالمية، وأخيرا ومن أجل فهم أفضل للأسباب والنتائج الثورية، فمن الضروري النظر للدولة باعتبارها بنية مستقلة نسبيا، بمعنى كجهاز إداري وقسري مستقل عن المصالح والبنى الاجتماعية الاقتصادية.

في الكثير من مقاربات الثورة فهمت القضايا والأوضاع الثورية من خلال الفعل والنشاط في ارتباطه باهتمامات أو مصالح جماعات رئيسية مبادرة بالتحرك، حيث صورت الثورات كمنتوج لحركات، تجمعت حول إيديولوجيا أو تنظيم، تحاول الإطاحة بالنظام القائم . ولكن بحسب سكوكبول حتى ولو كانت تحركات الفواعل أو اللاعبين مهمة، إلا أن عددهم الكبير وتناقضهم وتفاعلهم المعقد في العملية الثورية يؤدي إلى نتائج لا يمكن التنبؤ بها، لذلك فالسياقات الاجتماعية الاقتصادية، العسكرية لها دورها في تفسير الثورة[21].

إن الثورة وفق مقاربة سكوكبول لا تنبع فقط من الصراعات الداخلية للمجتمع ولكنها تتشكل أيضا من مقتضيات السياق الدولي لأن وضع الدول ضمن الشبكة العالمية لا يزال أحد أسس تميزها. إذن من المهم عند تحليل الثورات تحديد المتغيرات التي تمس التكوينات والعمليات الداخلية للدولة والمجتمع، والمتغيرات السياقية الرئيسية المرتبطة بالعوامل العابرة للحدود الوطنية.

في ذات السياق، يبدو الوضع المعرفي للدولة على درجة كبيرة من الأهمية في تحليل سكوكبول، حيث تنتقد فكرة أن الدولة ليست إلا ساحة للصراع بين ممثلي اتجاهات ومصالح اجتماعية مختلفة من أجل الوصول إلى سلطة مشروعة، هذا المفهوم للدولة؛ الذي نجده عند منظري الإجماع؛ يفترض أن سلطة الحكومة واستقرارها يعتمد على دعم أو إجماع شعبي وهو ما ينكر بالدرجة الأولى الدور القسري

للدولة وقدرتها على قمع الاعتراض والسخط، والذي قد يكون طويلا جدا أحيانا، وإلا كيف نشرح مثلا بقاء نظام قمعي غير مشروع لفترة طويلة؟

من جهة أخرى، حتى ولو تم الاعتراف بالجانب القسري للدولة مع المنظرين الماركسيين ومنظري الصراع السياسي، فيبقى منظورا إليه باعتباره أداة للتلاعب من مجموعات معينة.

إذن لم تعتبر الدولة أبدا بنية مستقلة لها منطقها ومصالحها الخاصة التي لا تتوافق ولا تتطابق بالضرورة مع مصالح الطبقة الحاكمة أو المجموعات المختلفة في النظام السياسي. فالدولة تستوجب عادة مجموعتين من الالتزامات الأساسية: الحفاظ على النظام والحفاظ على القدرة التنافسية تجاه الدول الأخرى، لذلك يمكن أن تضطر إلى تقديم تنازلات على حساب الطبقات العليا- في أوقات الأزمات عادة- إذا كانت هذه التنازلات تتماشى مع الحفاظ على مصالحها الخاصة[22].

إن الدولة بما أنها تحتكر السيطرة يمكنها البقاء مستقرة، لذلك فأن مسألة نزع المشروعية من نظام بأغلبية شعبية لها أهمية ضئيلة في تفسير الثورات، فالأسباب الرئيسية كامنة في قدرة المؤسسات الدولاتية - مؤسسات الدولة- في المحافظة على بنيتها الطبقية الاجتماعية؛ من خلال احتكار السيطرة والضبط، وعلى قدرتها التنافسية مع باقي الدول الأخرى على المستوى الدولي.

لقد أعادت سكوكبول الاعتبار لتحليل الدولة، فمن خلال سعيها إلى إبراز كيف وسمت الثورة الاجتماعية تاريخ فرنسا روسيا والصين، من دون أن تتدخل في انجلترا واليابان وألمانيا. افترضت سكوكبول بأن العملية الثورية تحققت في المجتمعات الزراعية التي تتوافر فيها دولة بيروقراطية مأسسة، بحيث لعبت فيها الأزمة السياسية والعسكرية دور المسبب المباشر لها. وسينتج عن هذا التوزيع، تدعيم للتوجه القمعي للدولة وانخراط الفلاحين في الاتجاه الثوري وفصل الأرستقراطية عن البرجوازية، وبالتالي عرقلة إمكانيات تكيف الدولة وإضعافها[23]. وهكذا تجد العملية الثورية مصدرها البعيد في الخاصية الزراعية للدولة و تطورها القمعي إلى جانب الأرستقراطية العقارية ، كما تجد مصدرها المباشر في الأزمة التي طالت قدرتها على الهيمنة، بفعل فقدانها لدعم الأرستقراطية وعدم قدرتها على إيجاد موارد داعمة أخرى، وأيضا نتيجة التعبئة المشتركة بين البرجوازية والفلاحين.

فالثورات الناجحة تنتج من تناقضات داخل جهاز الدولة، والأحزاب الثورية تظهر في المراحل الحاسمة للثورات مستفيدة من الظروف والسياق الذي يسمح لها بتشكيل تحالفات مسلحة وإدارات مركزية، والتي دونها لا يمكن لهذه الأحزاب ترسيخ سلطتها. كما أن الأزمات الخارجية يمكنها أن تترابط مع ظروف واتجاهات بنائية داخلية وتنتج شروطا للثورة: فشل أجهزة الدولة المركزية، تمردات واسعة للطبقات الدنيا، سيما الفلاحين، تضامن من جانب القادة السياسيين مع اعتراف من قبل الجماهير التي تمت تعبئتها من قبل سلطة الحكومة الثورية. إذن تجد الثورات أصولها ليس فقط في التناقضات الاجتماعية والصراعات الطبقية، ولكن في التناقضات بقلب الهياكل الدولاتية.

المطلب الثاني: المنطلقات النظرية والمنهجية للمقاربة البنيوية

ترجع جذور نظرية سكوكبول، كما يرى هيميلشتاين وكيميل إلى أفكار توكفيل المتعلقة بثلاث نقاط أساسية: أولها علاقة الدولة بالمجتمع؛ باعتبارها فاعلا مستقلا، وثانيها أن نتائج الثورات هي المزيد من التمركز السياسي والاستقلالية، وثالثها أن الثورات تبتدئ بشعارات الحرية وتنتهي إلى أنظمة أكثر دموية من سابقتها[24].

وكان الأساس الذي انطلقت سكوكبول في صياغة افتراضاتها هو انتقاد أعمال كل من بارمنغتون مور وإيمانويل ووليرشتاين. حيث انتقدت إغفال الأول لاستقلالية النخب الحاكمة ودورها في حماية مصالحها، وتجاهل أثر التحديث الدولي، وكذا أثر فشل الأنظمة القديمة في مواكبة التقدم الاقتصادي لدى الدول الأخرى. كما انتقدت أفكار الثاني عن ضرورة لحاق الدول المتخلفة بالأوضاع والتطورات التي يتوقعها النظام الاقتصادي العالمي.

أما من ناحية المنهج فقد اعتمدت سكوكبول على منهج المقارنات التاريخية، وهو نفس المنهج الذي استخدمه مور في كتابة الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية، وإريك وولف في حروب الفلاحين في القرن العشرين، وجون دون في الثورات الحديثة. حيث قارنت سكوكبول بين حالات الثورات الاجتماعية الناجحة في كل من روسيا والصين وفرنسا، وبين حالات التحديث القائمة على الثورة غير الاجتماعية في اليابان وألمانيا وروسيا حتى عام 1904، وحالات الثورة الاجتماعية الفاشلة في روسيا عام 1905 وألمانيا عام 1848. وتوصلت إلى تحديد الهياكل والعمليات التي أنجحت الثورات الاجتماعية في حالات الدراسة الثلاث، بما يفسر غياب الثورات الاجتماعية أو فشلها في الحالات الأخرى[25].

وعن منظور سكوكبول بشأن الثورات الاجتماعية، فهو مختلف عن النظريات العلمية الاجتماعية التي تشمل الماركسية والنظريات النفسية الجماعية ونظريات التوافق القيمي ونظريات الصراع السياسي، لكن في الوقت الذي تنتقد فيه سكوكبول إهمال النظريات النفسية الجماعية ونظريات الصراع السياسي لعنصر التحولات البنيوية وتركيز نظريات التوافق القيمي على إعادة توجيه القيم المجتمعية إلى التغيير الاجتماعية الثوري، فإنها تنتقي بعضا من أفكار الماركسية دون أن تقبلها في كليتها.

تعتمد سكوكبول في تحديدها لمفهوم الثورة الاجتماعية على تعريف هانتيغتون- الذي سبق الإشارة إليه- بأنها: تحولات قاعدية سريعة، جذرية، وعنيفة تطال القيم الراسخة وأساطير المجتمع، والمؤسسات السياسية، والهياكل الاجتماعية، والقيادات وأنشطة الحكومة وسياساتها[26]. ومن هذا المنطلق ترى بأن الثورة تصاحب تغيير جذري لقواعد الدولة والمجتمع، كما تعتمد على انتفاضات طبقية تتقدمها الطبقات الدنيا من الجماهير. وبهذا فإن أهم ما يميز الثورة عن غيرها من أشكال العنف السياسي هو تزامن التغير في الهياكل الاجتماعية والسياسية عبر الصراعات الاجتماعية–السياسية ذات الطبيعة الطبقية، وهو ما يجعلها ظاهرة شديدة التعقيد ونادرة التكرار تجمع بين تحقيق التحول الاجتماعي والسياسي.

أما عن أسباب قيام الثورات فترتد حسب سكوكبول إلى الأزمة السياسية التي تتمحور حول هياكل وأوضاع النظم القديمة، وذلك نتيجة عوامل ثلاثة:

- وقوع الدول في المراحل الأولى من عمليات التحديث.
- سيادة المجتمعات الزراعية البيروقراطية.
- السياق الدولي الذي تسيطر عليه دول أقوى على صعيد الاقتصاد الحديث .

لقد كانت أعمال تيدا سكوكبول وإلى وقت قريب أساس حقل دراسات الثورة، وهو التأثير الذي لم يضاهيه إلا قلة من المؤلفات والأعمال الأخرى، الأمر الذي جعل فوكوياما يصف سكوكبول بواحدة من أشهر علماء الاجتماع الأمريكيين الذين اهتموا بالتفسير البنيوي للثورات[27]. كما أن فوران اعترف بأن دراستها قد أدت إلى توسعة مجال الدراسات الإمبريقية للثورات[28].

المبحث الثالث

من نقد المقاربة البنيوية نحو اعتماد النماذج المركبة في تحليل الثورة الاجتماعية

تعرضت المقاربة البنيوية للنقد والتساؤل نتيجة تجاهلها للدور الذي تلعبه القيادات أو الأفكار في المساعدة على تحفيز وتوجيه الفعل الثوري. واعتمادا على الأحداث التي ميزت ثورات أوربا الشرقية، لاسيما تأثر قادة الثورات بأفكار الليبرالية وحقوق الإنسان، الاحتجاج السلمي والحراك العام اتجه بعض الباحثين إلى دراسة الثورة وفق مقاربات أكثر فردية وأكثر ارتباطا بالأفكار[29].

المطلب الأول: نقد المقاربة البنيوية في تفسير الثورات الاجتماعية

ينتقد كل من مايكل هيشتر وأيجر كايزر اتجاه سكوكبول لدراسة الثورات باعتبارها جزء من التاريخ المقارن في إطار الدعوة لإدماج المقارنة التاريخية في النظريات العلمية العامة. كما ينتقدان غياب الأسس الجزئية للازمة للوصول لميكانزمات سببية، ويدعوان إلى اعتماد أنماط البحث الاستنتاجي دون الاقتصار على البحوث الاستقرائية التي تميز الدراسات التاريخية المقارنة[30].

من جهته يأخذ جيمس بريتان على سكوكبول تركيزها على الدولة في دراسة الثورة ارتباطا بالقوى المهيمنة التي تقوم بالثورة دون إعطاء الاهتمام لدور المجموعات الهامشية في ذلك، في حين تؤكد دراسة قام بها عن الحركات الاجتماعية تأثير القوى القاعدية على نتائج الثورة[*]، لذلك يقترح بريتان نموذج الثورة من أسفل، الذي يعد أقرب إلى وصف ديناميات التغيير الاجتماعي في هذه الحالة[31].

من جهة أخرى يبرز جيروم هيملشتاين ومايكل كيميل محدودية تصور سكوكبول من حيث عجزه عن تفسير عمليات الثورة على أرض الواقع، ذلك أن سكوكبول أهملت العوامل الوسيطة التي تمثل جانبا مهما من اللحظة الثورية[32]، رغم أنه لا يمكن إنكار دور عوامل من قبيل الايديولوجيا والوعي الإنساني والفعل الجماعي في صنع الحدث الثوري.

وفي سياق متصل، ورغم إشادة وليام سيويل بأسلوب سكوكبول القائم على التعددية السببية، من حيث الاعتماد على تأثير عوامل الدولة والصراع الطبقي والسياق الدولي في الدفع باتجاه الثورة، فإنه يأخذ عليها تجاهلها دور الثقافة والايديولوجيا، ويرى بأهمية إدماج هذه الأخيرة في تفسير الثورات

باعتبارها من قبيل الهياكل أو البنى[33]. فالأيديولوجيا مثلما يذهب إليه سيويل تعتبر أساس النظام الاجتماعي، لأنها تحدد هياكل المؤسسات وطبيعة التعاون والصراع الاجتماعي والتوجهات الجماهيرية.

المطلب الثاني: الاتجاهات الجديدة في تفسير الثورات الاجتماعية

بعد الانتقادات التي وجهت للمقاربة البنيوية، اتجهت دراسات الثورة نحو بحث شرعية الأنظمة الحديثة، والتي بنيت على حسب تصور سكوكبول للدولة باعتبارها كيانا مستقلا. كما اتجهت دراسات أخرى نحو الاهتمام بالعوامل الخارجية المؤثرة على الثورات وتأثير السياق الدولي، ومن ذلك أعمال كل من جولدستون وجولد فرانك. كما جرت، ومنذ التسعينات من القرن العشرين، محاولات لوضع أطر نظرية جديدة لتفسير الثورة تتجاوز الإطار التقليدي القائم على ثنائية الفاعل/ البنية، من خلال إبراز تعقيد البنية الاجتماعية من حيث القوى والتحالفات القائمة من جهة ومن حيث القيم والمعتقدات التي تحرك تلك القوى من جهة أخرى. وعلى ذلك وجدت مداخل اقتربت من الظاهرة الثورية باستخدام مفاهيم الثقافة والأيديولوجية كأساس للتفسير، وتوجهت الدراسات إلى التركيز على أدوار الجماعات الإثنية والعرقية والدينية وحتى النوعية في عمليات التغيير السياسي والاجتماعي.

ويرى فوران أن هذه الدراسات للثورة، والتي وصفها بدراسات الجيل الرابع، تنقسم إلى نوعين: دراسات الفواعل والتحالفات التي تركز على الإجابة على سؤال: من يقوم بالثورات تحديدا؟، ودراسات الدوافع التي تحرك الفاعلين من قيم وأيديولوجيات وثقافات وغيرها. وبهذا فإن جهود الجيل الرابع قد اعتمدت على النماذج المركبة متعددة الأبعاد والمستويات وعلى المقارنة بين حالات تاريخية متنوعة، فنأت عن الاختزال والقوالب الجاهزة القائمة على الأحادية السببية[34]. ويرى فوران أيضا أن أبرز تطورات مجال دراسة الثورات هي إدماج العديد من العوامل المتقاطعة والمتزامنة في تفسير الثورات، وتوسعة مجال دراسات الهياكل الاجتماعية لتشمل أبنية القيم والأفكار والفواعل المحليين، وهو ما يبرز إيجابيات الدراسات الإمبريقية مقابل الدراسات النظرية للجيل الأول؛ والتي اعتمدت على واحد من العوامل التفسيرية فقط، ويبقى على مجال دراسات الثورة إدماج دراسات الجيل الرابع لتكوين نظرية عامة للثورات.

الخاتمة:

لا يمكن لأي دارس للظاهرة الثورية أن ينكر قيمة ووجاهة الأفكار التي جاءت بها المقاربة البنيوية الاجتماعية في شرح وتفسير أسباب قيام الثورات، وأهمية الأسئلة التي طرحتها، ورغم ذلك:

- فقدت النظرية البنيوية الكثير من العناصر التي تعزز قدرتها التفسيرية في الواقع الدولي، فلم يعد هناك جدوى تحليلية للفصل بين العوامل الداخلية والخارجية (كمسببات للثورة) في ظل التفاعلات الدولية الراهنة.

- لم يعد كافيا النظر لأسباب قيام الثورات، بل يجب التركيز على تحليل دور الفاعلين المختلفين، والربط بين الأدوار المختلفة لهؤلاء الفاعلين وقيام الثورة. حيث تزايد دور الفاعلين على المستوى المحلي في

التأثير على البنى السياسية والاجتماعية بشكل يتجاوز النظرة الطبقية التي انتهجتها البنيوية، بديل أن الكثير من الدراسات الحديثة تركز على دور الفئات المهمشة والنساء وغيرها.

- فرضت التطورات في طبيعة الأنظمة السياسية، بالموازاة مع تطور أدوات التحليل النظرية، إعادة النظر في المقولات الأساسية للبنيوية الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى ظهور مقاربات جديدة تتعامل مع الظاهرة الثورية وفق منطق مختلف، مثل التحليل الثقافي، والتحليل المعتمد على الفواعل.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول، أن الأسئلة التي تطرحها الثورات والتي ينبغي الإجابة عنها تتجاوز مقولة المقاربة الواحدة حتى وإن كانت بأهمية ووزن البنيوية الاجتماعية، لذلك فعلى الجهود النظرية أن تنصب حول بناء نماذج مركبة متعددة الأبعاد والعوامل التفسيرية.

الهوامش:

(*) نستعمل اصطلاح البنيوية هنا نسبة إلى البنية أو الهيكل، وبنية قوة الدولة، ترجمة لاصطلاح structure بمعنى الهيكل أو البنية، وليس بمعنى فلسفة البنيوية التي هي ترجمة لاصطلاح structuralism، حيث تكون النسبة لها كلمة structuralist، وليس كلمة structural.

(1) كرين برينتون، تشريح الثورة. ترجمة سمير الجلبي، أبو ظبي : دار الفرابي، 2009، ص25 .

(*) تشدد على وجود مسافة بين المثال النظري والواقع العملي، بما يجعل تحقق نظام الحكم الأمثل أمرا يعتمد على مصادفة قد تتحقق وقد لا تتحقق.

(2) المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، قراءات نظرية: الثورات السياسية – المفهوم و الأبعاد. مصر، أفريل 2016، ص 12.

(3) غراهام إيفانز، جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية. مركز الخليج للأبحاث،1997، ص 439.

(4) محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين. بيروت: دار الفكر، المجلد الثاني، ص 776.

(5) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول 1979، ص 875.

(6) لاكرين برينتون، تشريح الثورة، مرجع سابق، ص 25.

(7) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(8) ستيفن دي تانسي، علم السياسة الأسس . ترجمة رشا جمال ، بيروت : الشبكة العربية للأبحاث و النشر، 2012، ص 208 .

(9) Carles Boix and Susan C. Stoke .The Oxford Handbook Of Comparative politics. Oxford: university press ,2007,p.398.

(10) أنتوني غيدنز، مقدمة نقدية في علم الاجتماع. ترجمة أحمد زايد و آخرون، القاهرة: مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، الطبعة الثانية، 2006، ص 112 .

(11) Charles Tilly .From Mobilization to Revolution .University of Michigan, March 1977,p.152.

(12) أرنست ماندیل، مدخل إلى الاشتراكية العلمية. ترجمة غسان ماجد و كميل داغر، بيروت: دار الطليعة، 1980، ص 35.

(13) يوري كرازين، علم الثورة في النظرية الماركسية. ترجمة سمير كرم، بيروت : دار الطليعة، 1975، ص 31.

(14) أرنست ماندیل، مدخل إلى الاشتراكية العلمية، مرجع سابق، 36.

(15) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، مرجع سابق، ص ص 871، 872.

(*) تتراوح الخريطة المعرفية التي رسمها ويكهام بين المقترب البنيوي والحدث الشرطي، وتشمل: المقاربة البنيوية الاجتماعية، البنيوية الثقافية، الشرطية الاجتماعية، والشرطية الثقافية.

(16) باتريك . هـ أونيل ، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة: باسل جبيلي، سوريا: دار الفرقد، 2012، ص ص 398 – 401 .

(17) Alexander J.Motil, « Concepts and skocpol :Ambiguity and Vagueness in the study of revolution » , journal of theoretical politics ,vol 4, n1,1992, P.93.

(18) المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مرجع سابق، ص 14 .

(19) المرجع نفسه، ص 15 .

(20) Goldstone, JACK, « Review Theories of revolution : The Third Generation »,World Politics, vol.32, April 1980, p 426.

(21) Theda, Skocpol. State and Social Revolutions, Acomparative Analysis Of France, Russia, And China. cambridge university press,1979,p12.

(22) Theda Skocpol . « France,Russia, China :A Structural Analysis of social revolutions» , comparative Studies in Society and History,vol 18,Issue2 (Apr,1976),p 176 .

(23) Ibid,p.177.

(24) Jerome L. Himmelstein and Michael S. Kimmel , «States and Revolutions: The Implications and Limits of Skocpol's Structural Model», American Journal of Sociology, vol 86, n5, 1981, p.1150.

(25) Theda Scokpol. France, Russia, China: A Structural Analysis of Social Revolutions , op.cit, p.178.

(26) Samuel P. Huntington .Political Order in Changing Societies .New Haven: Yale University Press, 1968, p. 264.

(27) Francis Fukuyama, «Social Revolutions in the Modern World By Theda Skocpol », Foreign Affairs, vol 73 ,n(6), 1994, p.156.

(28) John Foran, « Theories of Revolution Revisited: Toward a Fourth Generation? », Sociological Theory, vol 11 n (1), 1993, p.1.

(29) باتريك. هـ أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن، دمشق: دار الفرقد، 2012، ص ص 398 – 401.

(30) Edgar Kiser and Michael Hechter, «The Debate on Historical Sociology: Rational Choice Theory and its Critics», American Journal of Sociology, vol 104 n (3), 1998, p.794.

* بناء على دراسته للتكوين الاجتماعي لواحدة من أكثر الحركات الاجتماعية راديكالية في كولومبيا.

(31) James J. Brittain, « Revolutionary Emancipation 'From Below' in Colombia: A Response to Skocpol », Journal of Socialist Theory, vol 39 n (1), 2011, pp.107-110.

(32) Jerome L. Himmelstein and Michael S. Kimmel, « States and Revolutions: The Implications and Limits of Skocpol's Structural Model », American Journal of Sociology,vol 86,n (5), 1981, p.1148

(33) William H. Sewel, « Ideologies and Social Revolutions: Reflections on the French Case », The Journal of Modern History, 57(1), 1985, pp.58-61.

(34) Foran , John, « Theories of Revolutions Revisited : Toward a Fourth Generation », Sociological Theory, vol . 11,no 1, March 1993 pp . 1-16 .